الإسهاب في التنظير في الدراسات الإسلامية المعاصرة

- دراسة في الأسباب والبواعث-

د. أحمد ذيب

أستاذ بجامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-

ملخص:

إنَّ من له أدنى إطلاع على واقع الدراسات الإسلامية لا تكاد عينُه تخطئ إبصار تضخّم المباحث التنظيريّة التي لا تهدي إلى نتائج مُسدّدة، ولا تُرشد إلى حلول حقيقيّة.

ويهدف هذا البحث إلى استظهار أهم الأسباب الباعثة على تعلّق الباحثين بالتنظير واستملاحهم له في كثير من أبحاثهم الحرّة والأكاديمية على حدٍ سواء.

والإشكال الذي يطمح هذا العرض للكشف عنه هو بالضبط ذلك الذي يتعلّق بالحدود الموضوعية للتنظير الإيجابي في الدراسات الإسلامية.

وفي تَقَصِّينا للهدف المذكور وإجابتنا عن هذا السؤال المنهجيّ نجد أنَّه من المهم أن يشتمل البحث على محورين:

المحور الأول: معطيات أولية، ويتضمن:

- حقيقة التنظير
- التأصيل الشرعي للتنظير

المحور الثاني: بواعث الإسهاب في المباحث التنظيريّة في الدراسات الإسلامية

❖ **مقدمة:**

تشترط المؤسسات الأكاديمية في قبول البحوث العلمية أن تكون متصفة بالجدية والابتكار، فالأصل في أيّ بحث علمي أن يُقدّم إضافة علمية، وأن ينطلق صاحبه من حيث انتهى غيره، فلا يحرث في الأرض المحروثة؛ إذ ليس من النافع أن يُبدّد المرء أوقاته في تكرار الأبحاث السابقة ، وإعادة الأفكار المدروسة.

وقد أكد العلماء الماضون على هذا الضابط المنهجي ضمن ما يُعرف عندهم بـ « أغراض التصنيف».

وعن ذلك يقول الإمام الجويني (ت478هـ) : «وحقّ على كلّ من تتقاضاه قريحته تأليفا، وجمعا، وترصيفا، أن يجعل مضمون كتابه أمرا لا يلفى في مجموع، وغرضا لا يصادف في تصنيف»[1].

واعتذر في « نهاية المطلب» عن تصنيف كتاب في أحكام الرقيق بقوله : « وكنت وعدت أن أجمع أحكام مَنْ بعضه رقيق وبعضه حر. ثم بدا لي، ولم أر الإطالة بالتكرير ؛ فإن أحكامه جرت على الاستقصاء في الكتب. والله الموفّق للصواب»[2].

ويقول الإمام السبكي: «وقد أطلنا الكلام في هذه المسألة، وأنا من عادتي في هذا الشرح الإطناب فيما لا يوجد في غيره، ولا يتلقي إلا منه بحث مخترع أو نقل غريب أو غير ذلك والاختصار في المشهور في الكتب إذ لا فائدة في التطويل فيما سبقنا من هم سادتنا وكبراؤنا إلى جمعه، وهل ذلك إلا مجرد جمع من كتب متفرقة لا يصدق اسم المصنف على فاعله»[3].

ويُؤسفنا الإقرار بأنَّ بيئتنا العلمية – في مجملها –باعثة على التنظير، مشجعة على الإسهاب فيه

فإذا ما جئنا إلى الدراسات الفقهية نجد أن أغلبها متجه إلى الحديث عن «تاريخ الفقه» ، لا عن الفقه وفلسفته وتنزيلاته الراهنة.

وإذا ما جئنا إلى الأبحاث المقاصدية وجدناها غارقة في الحديث عن الأعلام المقاصديين ومصنّفاتهم، وأنواع المقاصد وطرق معرفتها، مع إغفال جانب التفعيل والتنزيل في هذا العلم الواعد.

وإذا ما جئنا إلى الدراسات التفسيريّة وجدنا كثيرا منها يتجه إلى بحث مناهج المفسرين واختياراتهم، دون التطرق إلى المحدّدات المنهجية الحقيقية لعلم التفسير.

---

(1) **الجويني** ، غياث الأمم ، ص164.

(2) **الجويني**، نهاية المطلب، ج19، ص495.

(3) **السبكي**، الإبهاج في شرح المنهاج ، ج2، ص137.

وإذا ما جئنا إلى الدراسات المتعلقة بتحقيق النصوص التراثية، فإننا نجدها مغرقة في الترجمة لصاحب النص، مع الاستطراد في توصيف الظروف السياسية والاجتماعية والعلمية السائدة في عصره بالقدر الذي لا يتحقّق معه النَفَاع المؤمل منها.

ومن هنا تبرز أهمية دراسة موضوع التنظير في الدراسات الإسلامية المعاصرة، والوقوف على أهم الأسباب الباعثة عليه.

❖ **إشكالية البحث وتساؤلاته:**

يُجادل فريق من الدارسين عن أهمية التنظير في العملية البحثية ودوره الفاعل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، فهو المسؤول عن صياغة الإطار الفكري والمفاهيمي الذي تُفسّر به القضايا العملية والمشكلات الحقيقية، فهو كما يقول عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر وسيلتنا لفهم الواقع.

بينما يُولي فريق آخر من الدارسين الأولوية للجانب التطبيقي، مُعتبرًا البناء النَّظري ضربًا من الإسراف؛ ذلك أنَّ الأفكار إنَّما تقاس بنتائجها العملية لا بمدى اتساقها النَّظري.

وفي ضوء هذين الموقفين تعنّ للباحث السؤال الآتي:

هل يمكن اعتبار التنظير مظهرا ايجابيا يَنِمُّ عن سعة المخزون المعرفي لدى الباحث؟ أم أنه خلل منهجي يشنأ القيمة العلمية للدراسات الإسلامية ويحدّ من أدائها الوظيفي والمنهجي؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، يقترح البحث جملة من التساؤلات الفرعية:

– ما حقيقة التنظير؟

–كيف كان موقف علماؤنا المتقدمين من التنظير؟

– ما هي أهم الأسباب التي تقف وراء تضخّم المباحث التنظيرية في الدراسات الإسلامية المعاصرة؟

❖ **منهج الدراسة:**

اعتمد البحث في رصد بواعث التنظير في الدراسات الإسلامية على **أسلوب الملاحظة المباشرة والتجربة المتكرّرة والمتنوعة** من خلال التعامل الإشراف على طلاب الماستر والدكتوراه، وكذا من خلال تحكيم المقالات والأطاريح الجامعية.

والملاحظة المباشرة هي إحدى الأدوات المنهجية المهمّة في رصد وتفسير الظواهر وفهم الواقع العلمي كما هو، بعيداً عن التصوّرات والتحيّزات المسبقة.

وهي توفر للباحث المُلاحِظ معطيات حيّة قد يتعذّر جمعها بواسطة الأدوات البحثية الأخرى، كالاستبيان، والمقابلة..

المحور الأول: معطيات أولية:

أولاً: حقيقة التنظير:

النون والظاء والراء أصل صحيح يرجع فروعه إلى معنى واحد وهو تأمّل الشيء ومعاينته، ثم يستعار ويتسع فيه، فيكون معناهع جعل الشيء على صورة نظرية وإكسابه صورة تجريديّة[1].

وأمَّا في السياق الاصطلاحي فقد عُرّف بعدّة تعريفات تختلف في جامعيتها ومانعيتها، جماعها: **أنَّه عبارة عن تصوّر عقلي تدريجيّ مُنَظَّم لظاهرة أو مسألة ما، يسبق التطبيق العملي، ويهدف إلى تحديد الرؤية إزاء موضوع ما.**

وتُشير القيود المذكورة في هذا التعريف إلى شروط التنظير وضوابطه.

– فقولنا: (عقلي) قيدٌ أوّل يُشير إلى الطابع التجريديّ للمباحث التنظيريّ، فهو ينتزع الخصائص المشتركة بين مجموعة من الجزئيات.

– وقولنا: (تصوّر تدريجي) قيدٌ ثانٍ يُشير إلى أنَّ التنظير ينطلق من الجزء إلى الكلّ، ومن الخاص إلى العام، ابتغاء التمهيد لصياغة أنساق وقواعد كليّة.

– وقولنا: (مُنظّم) قيدٌ ثالث يُفيد أحد أهم خصائص التنظير، وهو الانتظام والاتساق.

– وقولنا: (لظاهرة أو مسألة ما) قيدٌ رابعٌ يُشير إلى موضوعات التنظير، وهي لا تخرج في الغالب عن أربعةعناصر: المفاهيم، والمقولات التفسيريّة، والتقاسيم (الأنواع)، والسياقات التاريخية.

– وقولنا: (يسبق التطبيق العملي) قيدٌ خامس يُفيد موضع المباحث التنظيريّة في البحث، فهي تسبق التطبيق العملي، تمامًا كسبق الوسائل لمقاصدها وغاياتها.

– وقولنا: (ويهدف إلى تحديد الرؤية) قيد سادس يُفيد تحديد الغرض المنهجي من التنظير، وهو ضبط مسار البحث وتحديد وجهته القاصدة، لئلا يندّ الباحث عن هدفه ويشرد عليه.

ثانيًا: التأصيل الشرعي للتنظير البحثي:

ممّا هو مقرّر عند علماء الإبستمولوجيا أنَّ **العلم ليس مجرد بناء منطقي**، بل هو منظومة من المفاهيم والأدوات وطرق التبرير، تستمد مشروعيتها من **قدرتها على تفسير الواقع التصريفيّ للنّاس والتعامل مع مشكلاته.**

---

(1) ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج5، ص444.

ذلك أنَّ العلم في أصله إنَّما نشأ من الحاجة العملية –من زراعة وطب وفلك واجتماع..–، ليُقدّم أجوبة مقنعة عن سؤالات الوجود والطبيعة والاجتماع؛ فإذا ما انكفأ على ذاته، وقنع بتنظيراته، فقد حينئذٍ صلته بالواقع، وفقد معه الطابع الإنساني المُولّد للمعنى.

ولذا فإننا بحاجة إلى الانتقال من فهم النَّصِ الشرعي إبَّانَ نزوله إلى كيفية تمثّل نصًّا شرعيًا حال التنزيل، أو بعبارة أخرى: فهم النصوص الشرعية (وكذا التراثية) فهمًا وجوديًا لا تاريخيًا.

ونعني بالفهم الوجودي: الانتقال من النقل الميكانيكي للمفاهيم والنَّظَريات المنتجة في ثقافة السَّلف الصالح، إلى ممارسة التفكير فيها تحليلاً ونقدًا ممّا يتيح التفكير في مدى صلاحيتها، وبهذا تكون عملية الاقتباس مشاركة في الجهد الثقافي والمعرفي، وليس تبعية وإسقاطًا.

وسيرًا على نفس المنطق جاء تعريف العلماء للفقه بأنّه: استنباط الأحكام (علم الاستنباط)، ولا يذهب عنَّا أنَّ ربطه بـ «الاستنباط»– وهو فعل ذاتيّ– مُتجدّد فيه إشارة إلى أنَّ المسائل المدونة في كتب الفقه ليست بفقه اصطلاحًا، وأن من يردّدها اليوم لا يُسَمَّى فقيهًا، فهي نتائج الفقه، وإنما الفقهيه الذي يجتهد في إنتاج معرفة جديدة، فإذا ما أعاد معرفة سابقة فهو ناقل للفقه وليس فقيهًا حسبما أفاده ابن عبد السلام وغيره[1].

وقد عاب الإمام الجويني (ت478هـ) على معاصريه أنهم اقتصروا على كلام السَّابقين ورضوا به، ولم يدوا لأنفسهم خلاصًا منه، ونَصُّ عبارته: «ومعظم المتلقّبين بالتصنيف في هذا الزمان السَّخيف، يكتفون بتبويب أبواب، وترتيب كتاب، **مُتَضَمّنه كلامُ من مضى، وعلوم من تصرَّم وانقضى**»[2].

ويُضيف في موضع آخر: «ولو ذهبت أذكر المقالات وأستقصيها، وأنسبها إلى قائليها .. لخِفتُ خصلتين، إحداهما: خصلة أُحَاذِرها في مصنفاتي وأتقيها، وتَعَافُها نفسي الأبيّة وتجتويها، وهي **سرد فصل منقول، عن كلام للمتقدّمين مقول**»[3].

وقد كان الشاطبي (ت790هـ) أكثر واقعية حينما صَرَّحَ بأنَّ: «كلّ مسألة مرسومة في أصول الفقه لا ينبني عليها فروع فقهية، أو آداب شرعية، أو لا تكون عونا في ذلك؛ فوضعها في أصول الفقه عارية»[4].

---

(1) الزركشي، البحر المحيط، ج1، ص39.

(2) الجويني، غياث الأمم في التياث الظلم، ص39.

(3) الجويني، غياث الأمم، ص164.

(4) **الشاطبي**، الموافقات، تحقيق: مشهور آل سلمان،الرياض، دار ابن عفان، ط1، 1417هـ، ج1، ص37.

المحور الثاني:

أسباب المبالغة في التنظير في الدراسات الإسلامية وبواعثه

أولاً: الانفصال عن موارد الابتلاء:

مَرَّت العلوم الإسلامية عبر تاريخها الطويل بمراحل تَخْبُو طورًا، وتَسْمُو أخرى، إلا أنها شهدت بدايات القرن الماضي تحديّاتٍ خطيرة أسهمت في اعتلاله وتَرَهُّلِه على نحو أفقده أهم أدواره الوظيفيّة وآكدها، وهي وظيفة التشريع.

فمن أخطر هذه العوامل وأشدّها وطئًا تلك الصدمة الحضارية التي شهدتها الأمة الإسلامية منذ انفتاحها على الثقافة الغربية، حيث تَمَّ التضحية بالتشريع الإسلامي لمصلحة القوانين الوضعية؛ فأصيب الجهاز الفقهي في مَقْتل، وفَقَدَ بذلك أَمْضَى أسلحته وأكثرها فاعلية.

وقد انعكس هذا الوضع المُتَأَزِّم على مستوى الدراسات الإسلامية المعاصرة التي اصطدمت هي الأخرى بجملة من الإشكالات البحثية والمعرفية أقعدتها عن أداء دورها المنشود في مجابهة هذا الغزو التشريعيّ.

وفي الراهن يمكن القول: إنَّ المعرفة الإسلامية – بسبب إبعادها عن موارد الابتلاء وإقصائها من ميدان التحدي– انحسرت عن المجال التطبيقي تاركة المساحة خلفها للمعارف العصرية؛ فأصبحت الدراسات الإسلامية لا تهدي إلى عمل، ولا ترشد إلى حلول، بل طغى عليها طابع التجريد النَّظري العقيم.

حيث ما زال أغلب خريجي شعب الدراسات الإسلامية يعيشون في دائرة ما يجب أن يكون، والغفلة أو عدم القدرة على دراسة ما هو كائن أي أن طلاب الدراسات الإسلامية في أحسن الأحوال إن تحصل لديهم حفظ وفقه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ومعرفة السيرة النبوية...لا يتحصل لديهم الفقه المطلوب للواقع الاجتماعي الذي يمكنهم من التنزيل السليم لهذه الآيات والأحاديث على الواقع في ضوء ظروفه وحاجاته، مما يجعل بعضهم في مواقفهم أو سجالاتهم العلمية يتسمون بعدم الواقعية ويستميتون في الدفاع عن أشياء يمكن التسامح فيها، أو تأجيلها إلى حين، ويغفلون قضايا حيوية مصيرية تتعلق بوجود الإسلام كله.

ومعلوم أنَّ القيمة الحقيقة للعلم – أيّ علم– تكمن في قدرته على حلّ المشكلات الحياتية والإجابة عن أسئلتها المتجدّدة، فإذا لم تكن الحقائق التي نتعلّمها – رغم صدقها –، قادرة على تحقيق هذا

الجَدَى، فإنَّ الاهتمام بها كغاية يُناقض طبيعة العلم نفسه، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يتعوّذ من العلم الذي لا ينفع.

فالعلم الإسلامي «لا ينشأ من فراغ، ولا يعيش في فراغ كذلك، ولا ينشأ في الأدمغة والأوراق إنما ينشأ في واقع الحياة»[1].

وممّا قرّره العلماء أنَّ شرف العلم يعتمد على عاملين اثنين:

- يقينيّة نتائجه ووثاقة أدلته.
- اتصاله بالواقعي التصريقيّ للنَّاس.

ثانيا: القصور المنهجيّ:

من الواضح أنَّ المنهج في العلوم الإنسانية ليس مجرد أداة تقنية، بل هو انعكاس لرؤية معرفية تكشف عن رؤية مايزة للإنسان والمجتمع.

وممّا يلاحظ على الدراسات الإسلامية اقتصارها على المناهج الإستردادية (التفسيرية) المنغلقة على ذاتها كالمنهج الوصفي والتاريخي، مما يحوج الباحث إلى التوسع في المقدّمات التنظريّة بغرض تبرير اختيار هذه المناهج وتقوية الثقة بمسالكها.

ومعلوم أنَّ **الوصف** في العلوم الإنسانية عمومًا ليس محايدًا، بل هو صادر عن الخلفية النظرية للباحث، مما يدفع الباحث إلى إطالة النقاش لتبرير اختياراته وقناعاته الشخصية.

والقول ذاته يصدق على **المنهج التاريخي**، فالباحث حينما يتحدّث عن تاريخ المسائل أو ترجمة الأعلام فهو في الحقيقة يحاول بناء تصوّر نظريّ عن الأحداث (إعادة بناء الماضي)، عن طريق معرفة غير مباشرة (معرفة من الدرجة الثانية)، بل معاد بنائها فكريا، مما يفتح الباب أمام تراكم تنظيري حول طريقة إعادة البناء ذاتها.

فالمنهج التاريخي حينما ينتقل من الوصف الزمني والاستخلاص السببيّ، فإنَّه يقفز على مرحلة رمادية، يضطر الباحث بسببها إلى توسيع التنظير طلبًا للتبرير والايضاح.

وممّا يندرج في هذا الإطار ممّا له صلة بالمنهج: طغيان الفكر التقني (المنهجية الشكلية)، والالتزام الصَّارم بالشروط المنهجية الفنيّة، كترتيب العناصر المنهجية (أهمية، إشكالية، أهداف..)، والقواعد الشكلية للنقل والتوثيق، باعتبارها دليلاً على جودة البحث وإحكام رصفه.

---

[1] قطب، في ظلال القرآن ، الطبعة 17، (القاهرة: دار الشروق، عام 1412هـ) ، ج4، ص2010.

ومع أنَّ هذه الشروط صُمّمت في الأصل لتنظيم العملية البحثية إلا أنَّها تحولت تدريجيًا إلى عائق أمام الإبداع، حيث أضحى الباحثون يتعاملون معها كقالب ميكانيكي[1] أوحد يجب أن تودع فيه جميع أفكار البحث ومعارفه، فأنتجت لنا بحوثًا متشابهةً في البنية والأسلوب والنتائج، بحوثًا منضبطة شكلاً لكنّها هزيلة في المعنى.

وكأنَّ الباحث في التزامه بهذه القوالب النمطية الجاهزة كسائق سيارة أجرة له مسار مألوف يتعيّن عليه ارتياده في كلّ مرّة. بينما الباحث الحقيقي كالسَّائح الذي يلفت يمينًا وشمالاً بحثًا عن معالم مجهولة ودروب غير معهودة، وما البحث –في حقيقته– سوى خوض الغمرات وتقحّم الخطوب.

ومعلوم أنَّ الباحث إذا ما تعاظم لديه النموذج الرسمي فإنَّه سوف يضمر حسّه النقدي ويضحي بما لديه من الأفكار المبتكرة في سبيل الالتزام بهذه القوالب الشكلية، وصدق بول فييرابند حينا قال: «لا وجود لمنهج واحد يقود إلى المعرفة، أحيانا يجب كسر القواعد كي يولد العلم»[2].

ولستُ أعني بهذا الدعوة إلى رفض هذه الشروط الفنيّة، بل إعادة فهمها كفضاء حر للتفكير المنظّم، والإبداع الجاد، وبهذا تكون هذه الشروط وسيلة مُساعدة لبناء المعرفة لا قيدًا عليها.

ثالثا: شيوع ثقافة المقدّمات:

إنَّ البحوث الإسلامية في مجملها تصدر عن ثقافة عربية وتُصنع على عينها، ومعلوم أنَّ الخطاب العربي عموما –سواء كان في الفكر أو البحث– ميَّالاً إلى تطويل المقدّمات النظريّة والتأطيرات المفاهيميّة أكثر من اهتمامه بالتحليل التطبيقي العملي، فهو غالبا ما يبدأ في التكفير في المبادئ الكلية لا القضايا الجزئية المباشرة[3].

وقد لا أكون مخطئًا إن زعمت أنَّ سبب ذلك آيل في الأساس إلى التأثّر بالمنطق الأرسطي، الذي يقوم على الاستدلال القياسي (البرهاني)، أين يبدأ الباحث بمقدّمات يقينيّة (مفاهيم، نصوص، مبادئ)، ثم يستخلص منها أحكامًا ونتائج، فهذا النمط من التفكير رسّخ في الثقافة العربية عمومًا هيمنة المقدّمة على النتيجة.

---

(1) لم تعد الجامعات الغربية تولي اهتماما كبيرًا لتطوير الشروط الفنيّة (الشكلية) للبحوث، مكتفية بما يقترحه الناشرون (أصحاب المطابع) وفقًا لمتطلبات الصناعة المطبعية، حتى صار هذا المسلك يصطلح عليه عندهم بـ «علم الناشرين»!

(2) بول فييرابند، ضد المنهج، ترجمة: ماهر عبد القادر، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005)، ص33.

(3) وممّن قرّر هذا المعنى: طه عبد الرحمن في كتابه تجديد المنهج،

كما يمكن الحديث عن سبب آخر: وهو سيطرة التفكير المعياري(ما ينبغي أن يكون) على التفكير التحليليّ الواقعي (ماهو كائن)، فيكثر البحث في القيم والمبادئ أكثر من الوصف الموضوعي للواقع.

وقد حذّر الخرشي (ت1101هـ) من التطويل في مبادئ الكتب ، فقال: «إلاَّ أنَّك خبير بأنَّ المصنّف – يقصد خليل – لم يتعرّض لمدح الفنّ لعلم حاله واشتهاره حتى صار ذكره بمنزلة العبث، ولم يتعرّض لبيان كيفيته من تبويب وتفصيل؛ لأنَّ النَّظر في أوائله يفيد معرفة اصطلاحه؛ لأن الأصل أن يكون الكتاب كله على منهاج واحد، ثم لك أن تقول قد علمت مزية الفنون واشتهرت وقد قلت النظر في مبدإ الكتاب يحرز اصطلاحه فإذن لا حاجة لبيان الاصطلاح ولا لمدح الفنّ بل الأولى عدم الذكر لما فيه من التطويل»[1].

رابعا: طغيان سلطة التقليد:

وهذا السبب قريب من الذي قبله، فالانغماس في التقليد والإذعان له يعيد إنتاج المباحث النَّظرية من غير تحليل ولا مساءلة، ويحمل الباحث على الاهتمام بما قيل أكثر من الاهتمام بطرح أسئلة جديدة، أو معاجلة إشكالات راهنة.

إنَّ الباحث في الشرعيات حينما يتقلّد أبحاث الماضين، فإنَّ ذلك سيسلمه لا محال إلى حشد النّصوص المطوّلة المليئة بالتعريفات والتقاسيم والاستشهادات المعروفة، فتكون حصيلته من البحث نصوص موسوعية مثقلة بالنقول والاستطرادات، لكنّها عريّة عن الحلول العملية.

وخالص الأمر: أنَّ البحث النقدي التجديدي يُباين البحث التقليدي في عناصر متعدّدة، نقطة الانطلاق، وحجم المباحث النظرية، والنتائج.

البعد	البحث التقليديّ	البحث التجديديّ
المنطلق	الانطلاق من النتائج التي انتهى إليها السابقون	الانطلاق من المشكلات الواقعية
المباحث النظرية	تضخم مفرط	الاقتصاد في التنظير بما يخدم الجانب التطبيقي
الجانب التطبيقي	باهت أو منعدم	قوي وحاضر يربط بين النصوص والواقع الاجتماعي/الاقتصادي/السياسي/القانوني
النتائج	لا يكاد يضيف أي نتائج جديدة	– نقد الأقوال القديمة ومحاولة توظيفها في إنتاج قضايا جديدة –تقديم حلول أو قراءات جديدة

[1] **الخرشي** ، شرح مختصر خليل، بيروت، دار الفكر للطباعة، (د،ت)، ج1، ص31.

خامسا: التأثر بالبيئة العلمية السائدة:

يحدث – كما هو مقرّر في علم اجتماع المعرفة– أن يتأثّر المؤلف بالبيئة العلمية التي يعايشها ويحيا في كنفها، ولا غرو فإنَّ الطباع سرّاقة مُعدية، والإنسان ابن بيئته ، والفِطام عن المألوف شديد.

وقد وقفت على كلام لأبي العباس المقري (ت1041هـ) في «أزهار الرياض» يؤكّد فيه ارتباط الانتاج الفكري بالبيئة الاجتماعية والثقافية التي نشأ فيها، ونصّه: «كان الغالب على جلّ أئمة المشارقة الإطناب، مثل الغزالي والفخر وغيرهما. وأمَّا أهل الأندلس فالغالب عليهم فيقهة البلاغة في حسن رصف الكلام وانتقائه، مثل عبارة القاضي عياض في تآليفه التي لا تسمح القرائح بالإتيان بمثلها، والنسج على منوالها»[1].

سادسا: عقدة الكم:

إنَّ تضخّم المباحث النَّظرية في البحوث الأكاديمية قد يكون نتيجة لبُنى نفسية، أبرزها عقدة النقص، حيث يسعى الباحث للتعويض عن شعوره بعدم الكفاية بالإكثار من النقل والتطويل النظريّ.

فمن التصوّرات الرائجة في الأوساط العلمية الاعتقاد بأنَّ حجم الأبحاث دليل على قوّتها وجديتها، ولذا تجد أنَّ من أكثر الأسئلة دورانًا على ألسنة الطلبة هو السؤال عن حجم الصفحات. حتى غدا الإيجاز عندهم دليلاً على القصور والعجز.

وممّا أعان على تكريس هذا التصوّر الخاطئ أمران[2]:

أولهما: الشرط الأكاديمي الذي تضعه المؤسسات الجامعية للطلاب، حيث يطالبون بحد معين من الصفحات لا يجوز الانقاص عنه، وهذا ما يضطر الطالب إلى الحشو حتى يستوفي النصاب المطلوب.

وثانيهما: التهمّم بتحقيق التوازن في خطة البحث، ولو على حساب نوعية المعلومات التي يُقدّمها الباحث، فيضطر الباحث إلى أن يحشوه بحشوات تنفخه إلى درجة التورّم المرضي.

سابعا: ضمور التفكير النقدي:

التفكير النقدي هو قدرة الباحث على التساؤل والمقارنة والمراجعة، وحينما يغيب هذا النمط من التفكير يصبح الباحث متلقيًا للمفاهيم والأفكار من غير مساءلة أو تمحيص، فيطيل النّفس حينئذٍ في هذه

---

(1) **المقري**، أزهار الرياض ،تحقيق: سعيد اعراب، وعبد السلام الهراس، اللجنة المشتركة لنشر التراث بين المغرب والإمارات، 1400هـ ، ج3، ص23.

(2) **المقري**، أزهار الرياض ،تحقيق: سعيد اعراب، وعبد السلام الهراس، اللجنة المشتركة لنشر التراث بين المغرب والإمارات، 1400هـ ، ج3، ص23.

المباحث التنظيريّة، إذعانًا لسطوة المعرفة الجاهزة، وانقيادًا لسلطانها الآسر، وبهذا تنمو المعرفة أفقيًا لا عموديًا.

ثامنا: ضعف العناية الجانب المهاري:

من المشكلات التي تعاني منها الدراسات الإسلامية المعاصرة – بنوعيها الأكاديمي والحر طغيان– الطابع الفيلولوجي أو البيوغرافي المدرسي، أين يقنع قَدْرٌ كبير منها بجمع طائفة من النصوص التراثية دون بلوغ المستوى الصناعي الذي يقتضي استلهام تجارب الأولين في صناعة المعرفة، واستبصار أدواتهم المعرفية ومساطرهم المنهجية.

إنَّ أبحاثنا اليوم تُقَدِّم العلوم الإسلامية في صورة منجز نهائي لا يُتيح للدارسين فهم الأزمات المنهجية التي مرت بها المعارف الإسلامية، فضلاً عن إمكانية توظيفها في مواجهة المشكلات الراهنة.

إنَّ الواجب المضيّق الذي يجب أن يستبدّ بذهن الدَّارِسين اليوم ويستأثر بأقلامهم هو العمل على تظهير الحجارة التي بنى بها الأولون معمارهم العلمي، تمهيدًا إلى إعادة إنتاجها بِفِكْرٍ واعٍ، وَقَلبٍ مُرَاعٍ، وحسّ مُتَحَضِّر.

❖ **محصلة ختامية:**

إن هذه الجولة المثمرة في آفاق ظاهرة التنظير تقودنا إلى ملاحظ ونتائج ذات صلة وثقى بحقيقته ومثاراته وبواعثه، ويمكن إجمالها فيما يلي:

–حدّد البحث التنظير بأنه عبارة عن تصوّر عقلي تدريجيّ مُنَظَّم لظاهرة أو مسألة ما، يسبق التطبيق العملي، ويهدف إلى تحديد الرؤية إزاء موضوع ما.

– خلص البحث إلى أنَّ العلم ليس مجرد بناء منطقي، بل هو منظومة من المفاهيم والأدوات وطرق التبرير، تستمد مشروعيتها من قدرتها على تفسير الواقع التصريفيّ للنّاس والتعامل مع مشكلاته.

– لاحظ البحث أن طبيعة علم المتقدمين تميل إلى المنحى التطبيقي، وأن لجوءهم إلى التنظير كان بقدر الحاجة.

–لخص البحث أسباب توسع الدراسات الإسلامية في التنظير في ثمانية بواعث، وهي: الانفصال عن موارد الابتلاء، والقصور المنهجي، وطغيان سلطة التقليد، وشيوع ثقافة المقدمات، وتأثير البيئة السائدة، وعقدة الكم، وضمور التفكير النقدي، وضعف العناية الجانب المهاري.

هذا، وإن البحث إذ يُسجّل هذه النتائج، فإنه يوصي بالآتي:

–اقتراح حلول وبدائل لترشيد البحوث التنظيرية في الدراسات الإسلامية، وهو في الحقيقة مشروع مقال أعمل على استكماله بحول الله تعالى.

– عقد دورات تدريبية لفائدة طلبة الدراسات العليا، تهدف إلى تدريبهم على التعامل مع المباحث النظرية.

–إعادة النظر في حجم الصفحات المطلوبة في قبول الرسائل والأطاريح الجامعية.

هذا ما تيسر ذكره في هذه الورقة، ولعل فيه سداداً من عوز، وما فيها من خطأ فهو مني ومن الشيطان، واستغفر الله تعالى وأتوب إليه مما كتبته الأقلام أو زاغت فيه الأفهام.

❖ **لائحة المصادر والمراجع:**

- **بول فييرابند**، ضد المنهج، ترجمة: ماهر عبد القادر، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005)
- **الخرشي** ، شرح مختصر خليل، بيروت، دار الفكر للطباعة، (د،ت)
- **الزركشي**، البحر المحيط في أصول الفقه، (بيروت: دار الكتبي، 1994).

- **أبو المعالي الجويني** ، غياث الأمم والتياث الظلم، ت: عبد العظيم الديب، (القاهرة: دار إمام الحرمين، ط2، 1431هـ).
- **أبو المعالي الجويني**، نهاية المطلب، ت: عبد العظيم الديب، (الرياض: دار المنهاج، 2007).
- **السبكي**، الإبهاج في شرح المنهاج ، ج2، ص137.
- **الشاطبي**، الموافقات، تحقيق: مشهور آل سلمان،الرياض، دار ابن عفان، ط1، 1417هـ،
- **سيد قطب**، في ظلال القرآن ، الطبعة 17، (القاهرة: دار الشروق، عام 1412هـ)
- **المقري**، أزهار الرياض ،تحقيق: سعيد اعراب، وعبد السلام الهراس، اللجنة المشتركة لنشر التراث بين المغرب والإمارات، 1400هـ